الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

العدالة والتعليم المدرسي

د . لينا الخطيب

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

التعليم المدرسي اليوم ..... إلى أين ؟؟؟

إنه بلاء من أشد ما ابتليت به الإنسانية في نهاية القرن العشرين؛ كون مئات الملايين من البالغين يعيشون محرومين مستضعفين فقراء، ولا يمر عام دون أن يقع فريسة لهذا البلاء ملايين من الضحايا الجدد من فئة تعد أضعف الفئات وهم الأطفال، وهو ما يدمر الطاقات البشرية على نطاق شاسع، ومعظم ضحايا هذا البلاء من الفقراء، والغالبية العظمى منهم من الفتيات الصغيرات والنساء. ذلك البلاء ليس مرضًا، وإنما هو أميّة الأعداد الغفيرة نتيجة لحرمانهم من الحصول على فرص التعليم

إذا لم تتخذ إجراءات مناسبة في هذا الصدد فسيكون الثمن غاليًا. فالتعليم الابتدائي للجميع أمر ضروري للتعامل مع أكبر تحدٍ يواجه البشرية في نهاية القرن العشرين، ألا وهو القضاء على الفقر، آما أنه مطلب جوهري لتحقيق العدالة الاجتماعية. فنحن نعيش اليوم في عصر يأخذ فيه التعليم باطراد دورًا هامًا في تحديد مستويات المعيشة. ومن ثم فإن الدول والأفراد الذين ليست لديهم الفرص لاكتساب المهارات والمعارف التي يوفرها التعليم سوف يتأخرون كثيرًا عن ركب.....
الحياة المعاصرة.....

التعليم كحق من حقوق الانسان

يعتبر التعليم في كل المجتمعات وعبر تاريخ البشرية غاية في حد ذاتها، ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع. وينبع الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان من أنه لا غنى عنه للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها

الإعلان العالمي لحقوق الانسان

ينص هذا الإعلان على أن "لكل شخص حقًا في التعليم". وبالإضافة إلى ذلك، ينص على ضرورة أن يكون التعليم مجانيًا على الأقل في المراحل الابتدائية والأساسية، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميًا، وأن يكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم، وعلى ضرورة توفير التعليم الفني والمهني بصفة عامة.

اتفاقية حقوق الطفل

تتناول المادتان 28 و29 من اتفاقية حقوق الطفل - حق الطفل في التعليم. وتشبه المادة 28 النصوص المناظرة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص على ضرورة إدارة النظام المدرسي بطريقة تتوافق مع الكرامة الإنسانية للطفل. وتنص المادة 29 على ضرورة توجيه تعليم الطفل نحو تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن.

اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم

تلتزم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)اليونسكو(بوضع وتطبيق وتطوير سياسة وطنية تستهدف، دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم، وجعل التعليم الابتدائي مجانيا وإلزاميا. وبالإضافة على ذلك، تعترف الاتفاقية بحق الآباء في اختيار المؤسسات التعليمية التي يلحقون بها أبناءهم اختيارًا حرًا، وبضمان التعليم الديني والخلقي لأطفالهم بما يتفق وقناعاتهم الخاصة.

اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

تتناول المادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضًا نصوصًا تتناول الحق في التعليم، حيث تنص مثلا على تكافؤ الفرص في الحصول على التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، التساوي في المناهج الدراسية، وفى الامتحانات، القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع

مراحل التعليم بجميع أشكاله، التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

المعايير الاقليمية

تقر العديد من الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم وتكفله؛ ومن هذه الصكوك: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 17)، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته (المادة 12)، والبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وواجباته بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بروتوكول سان سلفادور والاتفاقية الأوروبية الخاصة بالوضع القانوني للعمال المهاجرين والاتفاقية الأوروبية الخاصة بحماية الأقليات الوطنية

التعليم الأولي حق أم امتياز؟

إن اعتبار التعليم الأولي حقًا جوهريًا لا تعد فكرة مقبولة لدى الجميع، على الأقل ليس بصورة كاملة. فالبعض يعتبرون أن توفير التعليم للجميع يمثل خطرًا على فرص أطفالهم، ومن وجهة نظرهم أن دور النظام المدرسي هو أن يلعب "دور المرشح" لاختيار أفضل وألمع الأطفال ومساعدتهم على الاستفادة من طاقاتهم. وأنه إذا ُألحق عدد كبير من الأطفال يفوق القدرة الاستيعابية للتجهيزات المدرسية، فسوف يكون

ذلك بمثابة تهديد للفرص القائمة أمام من يتمتعون حاليًا بميزة التجهيزات المدرسية الجيدة

مضمون الحق في التعليم والتزامات الدول

تشتمل المعايير القانونية الخاصة بالحق في التعليم على مكونين رئيسيين، هما تعزيز فرص حصول الجميع على التعليم على أساس المساواة وعدم التمييز، وحرية اختيار نوعية التعليم)عام/خاص(ومضمونه)ديني وخلقي ويمثل هذان الجانبان روح الحق في التعليم وجوهره الأصيل.

وتنعكس طبيعة الالتزامات الآنية المنبثقة عن ضمان الحق في التعليم في عدد وتنوع التحفظات والإعلانات والاعتراضات التي قدمتها الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بالمادة ذات الصلة بهذا الحق الواردة في الاتفاقية. ويمكن استجلاء ما لا يقل عن أربع جوانب من محتوى الحق في التعليم من النصوص العديدة الخاصة بهذا الحق:

-المساواة في التمتع بالفرص والتسهيلات التعليمية والمساواة في إمكانية الوصول إليها.

-التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني.

- توافر التعليم الثانوي وإتاحة إمكانية الالتحاق للجميع،

-وتساوي الفرص في إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي.

-حرية الاختيار فيما يتعلق بالانتساب لأي من المؤسسات التعليمية القائمة، وحرية إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة.

A-NC

توفير فرص التعليم

لا شك في أن واجب توفير التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني شرط مسبق لإعمال الحق في التعليم. وترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 11 حول المادة 14 من العهد والخاصة بخطط التعليم الابتدائي أن الدول الأطراف فيه عليها التزام واضح لا مراء فيه بوضع خطة عمل لضمان التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني. وتشير اللجنة إلى أن عدم توافر الفرص التعليمية امام الأطفال يؤدي غالبًا إلى زيادة تعرضهم لانتهاكات أخرى عديدة لحقوق الإنسان.

إمكانية الالتحاق بالتعليم

يتعلق ثاني التزام من التزامات الدولة بإمكانية الالتحاق بالتعليم. فالحكومات مفروض عليها، على أقل تقدير، أن تضمن التمتع بالحق في التعليم من خلال ضمان إمكانية الالتحاق بالمؤسسات التعليمية القائمة للجميع على أساس المساواة وعدم التمييز.

نيجيريا: دراسة حالة

يؤدي فرض المصروفات بصورة تعسفية وتمييزية إلى الحرمان من تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم، الأمر الذي يمثل انتهاكاً لالتزامات الدولة. فعلى سبيل المثال، في دعوى قضائية رفعها مركز العمل من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو منظمة نيجيرية غير حكومية، نيابة عن الاتحاد الوطني للطلبة النيجيرية ..... طلب المركز من المحكمة أن تقرر ما إذا كان رفع المصروفات بالصورة التعسفية المطبقة على مؤسسات التعليم الثانوي بنسبة تصل إلى 1000% يتفق مع الحق في التعليم. واستندت الدعوى إلى أن هذه السياسة من شأنها أن تعوق فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وأنها تمثل انتهاكا لمبادئ المساواة وعدم التمييز نظرًا لتطبيقها بصورة انتقائية على مجموعة من المدارس يقع معظمها في جنوبي نيجيريا، وأن تلك السياسة لا مبرر لها نظرًا للتدهور السريع في المعايير الكمية و الكيفية في التعليم .

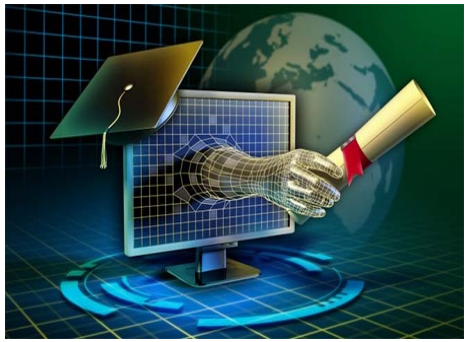

إجراءات مبتكرة لضمان الحق في التعليم

برنامج البوستي في باكستان : (أمثلة حية و مباشرة) .....

يهدف برنامج البوستي وهو اسم أحد المجتمعات المحلية في باكستان، الذي أسس كثمرة للتعاون بين إحدى المنظمات غير الحكومية التي يقع مقرها في كاراتشي ومنظمة اليونيسيف، إلى توفير التعليم الأساسي للأطفال الذين قد يلتحقون فيما بعد بالمدارس الرسمية. ويغطي البرنامج الفئة العمرية من 5 إلى 10 سنوات، وثلاثة أرباعهم تقريبًا من البنات. وقد نجحت هذه المبادرة في وضح حد للتحيز المعتاد للذكور وذلك على نحو جزئي من خلال توفير التعليم في البيوت. فتم إنشاء أكثر من 200 مدرسة منزلية التحق بها أكثر من 6000 تلميذ، تبلغ تكلفة الواحد منهم 6 دولارات، أي أقل بكثير من متوسط التكلفة في المدارس الأولية العامة. وقد تم اعتماد هذا النهج بعد أن كشفت مناقشات دارت في هذا المجتمع المحلي عن أن رحلة الذهاب والعودة إلى المدرسة تمثل عائقًا أساسيًا أمام تعليم البنات.

إمكانية التكييف

من الطبيعي أن ما يتعلمه الطفل في المدرسة ينبغي أن يتحدد باحتياجاته المستقبلية عندما يصير بالغًا. إلا أن اتفاقية حقوق الطفل تطالب بإعطاء أولوية لمصلحة الطفل الفضلى، ومن ثم ينبغي أن يظل النظام التعليمي قابلا للتكييف، على نحو يأخذ في الحسبان مصلحة الطفل الفضلى.

تحديات وفرص واستراتيجيات

يمثل قياس أداء الدولة في إعمال الحق في التعليم مهمة شاقة في غياب معايير قياسية ومؤشرات ومناهج مقبولة بصفة عامة لتقييم كفاية وفعالية الخطوات المتخذة لإعمال هذا الحق. ويعد وضع القدرة الأساسية لقياس التنفيذ أمرًا ذا أهمية حاسمة لمتابعة ما اصطلح على تسميته بـ "البعد المتغير" في إطار التزامات الدول الأطراف. وكما يوضح بول هنت، فإنه "نظرًا لشيوع تعبيرات الإعمال التدريجي وتوافر الموارد، فإن المضمون الدقيق لبعض التزامات الدول على الأقل ربما يتفاوت من دولة لأخرى، ومع مرور الوقت ربما يتفاوت داخل الدولة نفسها". وقد يكون لأساليب وإجراءات الرصد الفعالة فائدة في تعريف المحتوى الأساسي للحق في التعليم.

المبادئ الأساسية في الحق في التعليم : (خلاصة)

يقوم الحق في التعليم على مجموعة من المبادئ الأساسيّة هي: عدم التمييز، والتضامن، وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، وحصول الجميع على التعليم، وهي مبادئ ينصّ عليها دستور اليونسكو، وتدعم الحقّ في التعليم وتؤمّن الأسس لتدابير المنظّمة القانونيّة.

عدم التمييز

يعني عدم التمييز في التعليم أن يكون التعليم مُتاحًا للجميع، سواء على صعيد القانون أو على أرض الواقع. إنّ الميثاق التأسيسي لليونسكو والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (1948)، يجسّدان كلاهما مبدأ عدم التمييز. وقد اعتمدت اليونسكو عام 1960 اتفاقيّة مكافحة التمييز في مجال التعليم كجزء من رسالتها لتحقيق "المساواة المثاليّة فيما خصّ الفرص التعليميّة بغضّ النظر عن العرق، والجنس، وأيّة فروقات اقتصاديّة أو اجتماعيّة."

وتُعتبر هذه الاتّفاقيّة حجر الأساس لكونها الاتفاقيّة الدوليّة الأولى التي تغطّي الحقّ في التعليم على نطاق واسع، وتمنع أيّ شكل من أشكال التمييز، وتمنح الحقّ في التعليم أسسًا قانونيّة. تمنع هذه الاتّفاقيّة التمييز في التعليم سواء أكان على أساس العرق، أو لون البشرة، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسيّ أو أيّ معتقد آخر، أو الجنسيّة الأصليّة أو المجتمع الأصليّ، أو الظروف الاقتصاديّة، أو الولادة.

تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة (خلاصة):

يتجسّد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، في مهمّة اليونسكو في تعزيز التعاون بين الدول لزيادة تكافؤ الفرص التعليميّة. وتسعى اتفاقيّة مكافحة التمييز في مجال التعليم إلى محو التمييز في قطاع التعليم وتعزيز الفرص المتكافئة والمعاملة المتساوية.

ويبقى اتّخاذ خطوات على الصعيد الوطنيّ لخلق فرص تعليميّة متكافئة للجميع، في مواجهة قلّة المساواة المتزايدة، أمرًا بالغ الأهمّيّة. كما أنّ التدابير التي تتّخذها الدول الأعضاء لتطبيق الاتّفاقيّة تساهم في هذه العمليّة وتكرّس الحقّ في التعليم حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان.

ويدعو جدول أعمال التعليم حتّى عام 2030 والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل ضمان المساواة والشموليّة كجزء من هدفهما، وهو: "ضمان التعليم الجيّد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" حتّى عام 2030.

تتطلّب معالجة قضيّة الإقصاء وتخطّي العوائق الدائمة في قطاع التعليم الوصول إلى المتعلّمين جميعهم، واحترام حاجاتهم ومؤهّلاتهم وخصائصهم المختلفة، ومحو أيّ شكل من أشكال التمييز في بيئة التعلّم. يجب أن يوجّه التعليمُ الشاملُ السياسات والممارسات لتحقيق التكافؤ التامّ في الفرص التعليميّة.

خلاصة :

انتفاع الجميع بالتعليم

إنّ حصول الجميع على التعليم من دون تمييز أو إقصاء هو حجر الزاوية الذي يقوم عليه الحق في التعليم. فهذا المبدأ موجود في معظم صكوك اليونسكو ومُطبّق في العمل المعياريّ.

ويشدّد جدول أعمال التعليم حتّى عام 2030 من جديد على أهمّيّة ضمان انتفاع جميع الأطفال والشباب بالتعليم وإتمامه، ويعزّز فرص التعلّم مدى الحياة. ولضمان ممارسة الحقّ في التعليم، يجب أن تضمن الدول انتفاع الجميع انتفاعاً متساوياً بالتعليم والتعلّم الجيّدين والمنصفين اللذين لا بدّ من أن يكونا مجّانيّين وإلزاميّين وتفعيل ، يجب أن يرمي التعليم إلى تنمية شخصيّة الإنسان الكاملة(link is external) التفاهم والتسامح والصداقة والسلام.

خلاصة:

التضامن

ينصّ الميثاق التأسيسي لليونسكو على مبدأ التضامن البشريّ على الصعيدين الفكريّ والأخلاقيّ، ويشكّل هذا المبدأ مصدر قوّة لإنجاز الحقّ في التعليم للجميع.

وأكّد المجتمع الدولي في عام 2000 أن: "لا دُول، ملتزمة حقّ الالتزام بحقّ التعليم للجميع، ستُحبَطُ في مسيرتها لإنجاز هذا الحقّ، بسبب نقصٍ في الموارد." فلا يمكن للنقص في الموارد أن يهدّد الفرصَ التعليميّة لبلايين المتعلّمين المخوّلين لنيل تعليم جيّد. وجاء اعتماد برنامج عمل التنمية المستدامة في عام 2015 ليعزّز هذا الالتزام. وأكد إعلان إنشيون مجددً تحمل الحكومات المسؤوليّة الكُبرى لتنفيذ هذا البرنامج الأمر الذي يستلزم تعاونًا وتكاتُفًا وتنسيقًا ورصدًا على الصعيد الإقليميّ.

شكراً لحسن استماعكم

د. لينا الخطيب